الغانم يهنئ نظيريه في سلطنة عمان بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم امس ببرقيتي تهنئة إلى كل من رئيس مجلس الشورى في سلطنة عمان خالد بن هلال بن ناصر المعولي ورئيس مجلس الدولة الشيخ عبدالملك بن عبدالله الخليلي، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهم. كما بعث الغانم ببرقية تهنئة إلى رئيسة البرلمان في جمهورية لاتفيا إنارا مورنييس، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدها.

سأل وزير الدفاع عن جدوى «الخدمة الوطنية العسكرية» ومبررات استمراره

الطريجي يقترح بقانون إلغاء «التجنيد الإلزامي» وتسريح المكلفين والاحتياطيين الخاضعين لأحكامه خلال شهرين

وجه النائب الدكتور عبد الله الطريجي سؤالا إلى نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي طلب فيه الميزانية المرصودة لتنفيذ القانون رقم 20 لسنة 2015 في شأن الخدمة الوطنية العسكرية ، والمبالغ التي صرفت على التجنيد الالزامي.

وأضاف الطريجي ما هي الإيجابيات والسلبيات التي رصدتها الأجهزة المعنية على تنفيذ هذا القانون ؟وهل توجد دارسات تتضمن تقييم وجدوى التجنيد الالزامي،وماهي العوائق والمشاكل الفنية والإدارية التي صادفت القائمين عليه؟

واستفسر الطريجي عن الهدف من الاستمرار بقانون الخدمة الوطنية العسكرية رغم أن ما يزيد عن 94 دولة في العالم لا تتبنى الخدمة الالزامية منها امريكا وبريطانيا ودول خليجية وعربية، كما سأل عن الحاجة لفرض التجنيد رغم أن أبواب التطوع بالجيش مفتوحة.

وقال ما هي المهام الدفاعية التي تستوجب فرض التجنيد الالزامي،إذا ان الجيوش اليوم باتت تقلص اعداد جنودها بفضل التكنولوجيا الحديثة؟

وأضاف هل تم أخذ الاثار المترتبة على إلزام الشباب بالالتحاق بالخدمة العسكرية فور انهاء دراستهم الجامعية وقبل حصولهم على الوظيفة وتأثيراتها على اوضاعهم الاجتماعية ؟

وسأل الطريجي عن مبرر الزامية الخدمة الوطنية العسكرية رغم الاقبال الكبير من الشباب للتطوع بالجيش من مختلف المؤهلات العلمية ،خصوصا بعد ما تناقلت وسائل الاعلام إقرار علاوات جديدة للعسكريين .

واستفسر عن سبب عدم استثناء أحد من المكلفين بالخدمة الإلزامية، لا سيما مع وجود «الملاحظات او القيود الامنية» التي عادة ما تستخدمها المؤسسات الامنية لمنع آلاف الشباب من التطوع.

وسأل عن خطة الوزارة لمعالجة اوضاع إلحاق هؤلاء بالخدمة وتأجيل البعض والملاحقة القضائية للبقية والذي من شأنه ان يرهق اجهزة الدولة القضائية والإدارية،كما سأل عن خطة الوزارة للاستفادة من العسكريين والمدربين الجهات العسكرية التي تعاني نقصاً بالقوى البشرية؟

وقال هل توجد لدى الوزارة دراسة جدوى حقيقية بشأن تطبيق قانون الخدمة الوطنية العسكرية ؟وما جدوى توزيع المجندين بعد تدريبهم على وزارات وأجهزة الدولة وبصفة مؤقتة لمدة 9 شهور مما يكرس مبدأ «البطالة المقنّعة» ؟

وفي السياق ذاته تقدم النائب الطريجي باقتراح بقانون بإلغاء القانون رقم (20) لسنة 2015 بشأن الخدمة الوطنية العسكرية وتسريح جميع المكلفين والاحتياطيين الخاضعين لأحكامه بقرار من وزير الدفاع خلال فترة لا تتجاوز شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون، وإلغاء كافة الإجراءات المتعلقة بالجرائم المشار اليها في القانون وما صدر بشأنها من احكام لم يتم تنفيذها والعقوبات والاثار المترتبة عليها مع عدم جواز رد ما تم تحصيله من غرامات او تعويضات مالية تنفيذا للأحكام القضائية الصادرة في هذه الجرائم .

وأشار في المذكرة الايضاحية للاقتراح إلى الكلفة العالية المترتبة على القانون، بالإضافة إلى تأثيره على الأوضاع الاجتماعية كالزواج وما يترتب عليه من استقرار اجتماعي فضلا عن التأخر في الحصول على الوظيفة لمدة سنة إضافية .

وأضاف ان فترة الخدمة الوطنية لا تحقق الغاية من القانون اذ ان مدة سنة لا تؤدي الى انتاج جندي احترافي ، كما ان الخدمة متاحة للجميع دون النظر الى القيود الأمنية بحق المكلفين وهذا من شأنه احداث فوضى وارتكاب مخالفات في مؤسسة ذات طابع عسكري يقوم على الضبط والربط العسكري .

وأكد ان الغاية من إقرار هذا القانون انتفت حاليا سيما وان المهام الدفاعية حاليا قد اختلفت عن السابق فالجيوش اليوم أصبحت تقلص اعداد جنودها ذلك ان تشغيل الأسلحة والمعدات الدفاعية يعتمد على التكنولوجيا الحديثة كما ان العديد من الدول الغت الخدمة العسكرية الإلزامية .

د. عبدالله الطريجي

الشيخ حمد جابر العلي

الحميدي: شركة متعاقدة مع «الشؤون» عليها مخالفات تجاوزت 20 مليون دينار

بدر الحميدي

وجه النائب بدر الحميدي سؤالا إلى وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير الشؤون الاجتماعية د. مشعان العتيبي، قال في مقدمته: ورد بتقرير ديوان المحاسبة عن متابعة أداء أعمال الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة للسنة المالية 2020 / 2021 ملاحظة أن الشركة المتعاقدة مع وزارة الشؤون الاجتماعية يدخل عملها في أنظمة المساعدات الاجتماعية من خارج البلاد وكذلك في صرف رواتب مساعدات تجاوزت 20 مليون دينار شهرية.

وامتدت مخالفات الشركة إلى صرف العديد من المساعدات الاجتماعية لغير المستحقين لها من خلال إدراج بيانات مختلفة دون تدخل الوزارة لتصويب هذه المخالفات. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 ـ اسم الشركة المتعاقدة مع الوزارة في هذا الشأن وتاريخ التعاقد وقيمته والمهام المسندة إلى الشركة وفقا لهذا العقد.

2 ـ ما الإجراءات والأسباب التي مكنت الشركة من ارتكاب المخالفات المشار إليها بالتقرير؟

3 ـ ما قيمة المساعدات المصروفة بسبب إدراج الشركة بيانات خاطئة؟ وما إجراءات الوزارة لاسترداد ما صرف من دون وجه حق بالمخالفة للقانون؟

4 ـ هل تداركت الوزارة البيانات الخاطئة المدرجة بأجهزة الوزارة ونجم عنها صرف أموال لغير المستحقين؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى بيان إجراءات الوزارة بشأن معالجتها ومساءلة المختصين الذين لهم صلة بهذه المخالفات.

5 ـ ما الإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها الوزارة في شأن تعاقدها مع الشركة المرتكبة لهذه المخالفات؟ وما خطة الوزارة وإجراءاتها لوقف هذه المخالفات وتأكيد عدم تكرارها؟

الحويلة يسأل 8 وزراء عن عدد المباني المستأجرة وخطتهم لإنشاء مقار دائمة للإدارات التابعة

رياض عواد

د. محمد الحويلة

الشيخ د. أحمد ناصر المحمد

شايع الشايع

أعلن النائب د. محمد الحويلة عن توجيهه 11 سؤالا إلى 8 وزراء هم كل من وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ووزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، ووزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د. أحمد ناصر المحمد، ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص، ووزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس، ووزير الإعلام والثقافة وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري، وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، ووزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس.

ونصت الأسئلة على ما يلي:

سؤال مشترك إلى وزراء المالية و(شؤون البلدية) والخارجية و(شؤون مجلس الأمة) جاء فيه:

لا تزال الخزانة العامة للدولة تتحمل نفقات استئجار العديد من المباني المستغلة من جهات حكومية منذ فترات طويلة، ولوحظ زيادة الاعتمادات المالية في ميزانية الدولة لبند الإيجار وزيادة عدد المباني المطلوب استئجارها إذ تتعدى مئات الملايين، ولما يعد ذلك هدرا للمال العام وذلك لتوافر مساحات الأراضي غير المستغلة وتوافر السيولة المالية.

وحيث إن الأصل والقاعدة أن تكون لكل جهة حكومية من الجهات التي تستأجر مقرا خاصا بها ينشأ وفق احتياجاتها ومهامها وخصوصيتها فأصبح من الضروري أن يكون هناك تنسيق في هذا الشأن لتوفير الأراضي اللازمة لإنشاء تلك المقار حفاظا على المال العام.

وإذ صدر قرار مجلس الوزراء رقم (1042) في تاريخ 2019/8/69، بإنهاء مركزية التعاقد في وزارة المالية في عقود إيجارات المباني الحكومية على أن تقوم كل منها بإبرام عقود إيجارات المباني بمعرفتها.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كم يبلغ عدد المباني المستأجرة من وزاراتكم والجهات التابعة لكم؟

2 –ما خطتكم لإنشاء مبان ومقار دائمة للإدارات التي يُستأجر لها؟

3 – كم القيمة الإيجارية لكل مبنى استؤجر من وزاراتكم والجهات التابعة لكم خلال السنوات الثلاث السابقة لكل سنة على حدة؟

4 –ما تاريخ توقيع كل عقد من عقود الإيجار ومدته؟

سؤال مشترك إلى وزراء الخارجية والنفط والإعلام، جاء فيه:

لما كان كبار السن جزءا مهما من المجتمع الكويتي فقد صدر القانون رقم 18 لسنة 2016 بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين ونص في المادة 4 منه على أن «يُعفى المسن المعوز من دفع مقابل استخدام وسائل النقل العام ورسوم تسجيل مركبته الخاصة ومن أداء كل الرسوم مقابل الخدمات العامة، كما تُعفى الأدوات والأجهزة التعويضية والمركبات المجهزة لكبار السن من الرسوم الجمركية

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل تم تطبيق نص المادة 4 من القانون رقم 18 لسنة 2018 بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين في الجهات التابعة لكم؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالقرار أو القرارات الإدارية الصادرة في هذا الشأن؟ وإذا كان الجواب النفي، فيرجى بيان سبب عدم تطبيق نص المادة المذكورة.

2 – ما الخدمات الأخرى التي تقدمها الجهات التابعة لكم للمسنين؟

سؤالان إلى وزير شؤون الإسكان

وجاء في السؤال الأول إن تقرير ديوان المحاسبة 2019 / 2020 ذكر إن المؤسسة العامة للرعاية السكنية لم تشغل جميع الوظائف المعتمدة في الحساب الختامي، حيث بلغ إجمالي الوظائف المعتمدة 2.044 بينما بلغ إجمالي الشاغل منها 1.755 وظيفة وبذلك فإن الوظائف الشاغرة 289 بنسبة 14 % من الوظائف المعتمدة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – لماذا لم تشغل الوظائف المعتمدة في الحساب الختامي لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية؟

2 –بيان جميع الشواغر الحالية والمرحلة من سنوات سابقة، وأسباب عدم شغلها حتى تاريخ ورود هذا السؤال، وهل الاحتياجات الوظيفية للمؤسسة تقدر بناء على دراسة؟

وطلب الحويلة في سؤاله الثاني الإفادة بالآتي:

1 –كم نسبة الإنجاز الفعلي في مشروع خيطان الجنوبي؟ وما مدة التأخير عن المقرر لهذا المشروع؟

2 – ما أسباب تأخير تسليم المشروع الذي كان متوقعا تسليمه في تاريخ 10 / 10 / 2021 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

3 –ما المعوقات التي واجهت أو تواجه مشروع البنية التحتية في خيطان الجنوبي؟ وما إجراءاتكم بشأنها؟

سؤال إلى وزير الصحة

تزايد شكاوى المواطنين من تزايد أسعار الدواء في الصيدليات بالكويت، بحيث أصبح سعر الدواء بالكويت يتعدى في بعض الأحيان خمسة أضعاف قيمته الفعلية مقارنة بباقي البلدان العربية ودول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة أدوية الأمراض المزمنة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –ما أسباب ارتفاع أسعار الأدوية في الصيدليات بالكويت مقارنة بأسعارها في دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية؟

2 – هل هناك دراسات لمقارنة أسعار الأدوية بالصيدليات بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بها، وإذا كانت الإجابة النفي، فيرج ى بيان السبب.

3 –ما آلية وزارة الصحة في تحديد أسعار الأدوية للقطاع الخاص؟

4 – ما الإجراءات المتبعة تجاه الصيدليات المخالفة للأسعار التي حددتها الوزارة؟

سؤال إلى وزيرة الأشغال

تساهم خدمات النقل الجماعي (الباصات) بشكل كبير في تخفيف الازدحام المروري، والعديد من الدول تصرف مبالغ كبيرة لتطوير هذه الخدمة، والكويت تعاني من ازدحام مروري كبير وعدم تطوير خدمة النقل الجماعي (الباصات)، فنشاهد الكثير من الباصات معطلة في الشوارع ما يزيد من الازدحام المروري بخلاف التلوث البيئي بسبب الأدخنة الصادرة منها وعدم وجود مصاعد خاصة للكراسي المتحركة لكي تستطيع فئة ذوي الإعاقة استخدامها.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما خطة الدولة لتطوير خدمات النقل الجماعي (الباصات)؟

2 – ما الشركات المعتمدة بالنقل العام؟ وهل لديكم توجه لإدراج شركات جديدة للمساهمة في تطوير هذه الخدمة؟

د. محمد الفارس

خليفة حمادة

الخليفة يقدم اقتراحاً بقانون بشأن العفو الشامل عن بعض الجرائم

أعلن النائب مرزوق الخليفة عن تقدمه باقتراح بقانون بشأن العفو الشامل عن بعض الجرائم، التي وقعت يومي (16–17) نوفمبر 2011 والواردة حصراً في هذا الاقتراح.

ونص الاقتراح على ما يلي:

(مادة أولى): يعفى عفواً شاملاً عن الجرائم التي وقعت يومي (16–17) نوفمبر 2011 الواردة حصراً في هذا القانون وهي:

2011 الواردة حصراً في هذا القانون وهي:

1 –الجرائم المنصوص عليها في المواد: (134، 135، –173 فقرة أولى، 249، 254) من القانون رقم (16) لسنة 1960 المشار إليه.

2 –الجرائم المنصوص عليها في المواد: (–26 فقرة أولى، –34 فقرة أولى) من القانون رقم (31) لسنة 1970 المشار إليه.

3 –الجرائم المنصوص عليها في المواد: (16، 20) من المرسوم بالقانون رقم (65) لسنة 1979 المشار إليه.

(مادة ثانية): تعتبر كافة الأحكام والإجراءات الصادرة في الجرائم المبينة في المادة الأولى كأن لم تكن ولا تقيد في صحيفة الحالة الجنائية للمشمولين بهذا القانون حصراً دون غيرهم.

(مادة ثالثة): لا تسري أحكام هذا القانون على الشكاوى والقضايا المرفوعة من الأشخاص.

(مادة رابعة): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي:

شهدت دولة الكويت خلال السنوات المنصرمة تبايناً واختلافاً شديداً على الصعيد السياسي نتج عنه بعض الاجتهادات انصرفت على أفعال وأقوال قدمت بشأنها بلاغات وشكاوى لدى جهات التحقيق، وقد ترتب على بعضها صدور أحكام جزائية مقيدة للحرية ذات صلة مباشرة بتلك الاجتهادات.

وبعد مرور عدة سنوات أصدر حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى المرسوم الأميري رقم (202) لسنة 2021 بالعفو عن تنفيذ باقي مدة العقوبة المحكوم بها على بعض الأشخاص لطي هذه الصفحة سعياً لإعادة اللحمة الوطنية، وإعادة صياغة ورسم العلاقة بين الشعب والحكومة سعياً لمستقبل زاهر ووطن مستقر سياسياً.

وتحقيقاً لمصالحة وطنية شاملة قائمة على التعاون والمشاركة في بناء الوطن، ولذلك كله جاء الاقتراح بقانون ليجد سنده من الدستور ومتفقاً مع المادة (75) منه والتي تنص على: "للأمير أن يعفو بمرسوم عن العقوبة أو أن يخفضها، أما العفو الشامل فلا يكون إلا بقانون وذلك عن الجرائم المقترفة قبل اقتراح العفو».

مرزوق الخليفة